United Nations A/HRC/29/25/Add.4

General Assembly

Distr.: General
17 April 2015

Arabic/English only

Human Rights Council
Twenty-ninth session
Agenda item 3
Promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development

Report of the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association, Maina Kiai

Addendum

Mission to Oman: comments by the State on the report of the Special Rapporteur*

* Reproduced as received.

GE.15-07962 (E)
1507962

Please recycle

The response of the Government of the Sultanate of Oman on the report by the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association

أولا: المقدمة

1- انطلاقا من المبادئ والقيم الدينية الانسانية والاخلاقية، وتأكيدا على التزام سلطنة عمان بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

2- وإذ تشدد سلطنة عمان على احترام الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى ما جاء في مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الانسان.

3- وإذ تؤكد سلطنة عمان على دورها البناء في كل ما من شأنه احترام حقوق الإنسان ومساعدته للحصول على كافة حقوقه المكفولة وفقا للأسس والدعائم التي أرساها النظام الأساسي لسلطنة عمان، وما يرتبط بذلك من قوانين وطنية واتفاقيات دولية مصادق عليها.

4- وإذ تعبر سلطنة عمان عن رفضها لما ورد بتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات والذي أعده ماينامي كياي بعد زيارته إلى السلطنة خلال الفترة من 8 – 13 سبتمبر 2014م، من مغالطات جمة لا تمت للواقع العماني الذي يعيشه الإنسان على هذه الأرض الطيبة.

5- فإن سلطنة عمان تود التعقيب على ما جاء في التقرير المذكور بما يلي من بنود وفقرات:

ثانيا: حول زيارة المقرر الخاص وما جاء في تقريره بشكل عام

6- إن رد حكومة سلطنة عمان جزء لا يتجزأ من تقرير المقرر الخاص والمزمع تقديمه أمام مجلس حقوق الإنسان، وذلك بموجب المادة 8 الفقرة (د) من مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات.

7- وإذ ترحب حكومة سلطنة عمان بنظام الإجراءات الخاصة، فهي تجدد إلتزامها باحترام الولايات الممنوحة للمقررين الخاصين، وبتعاونها الكامل معهم بما يتماشى والقرارات الصادرة عن مجلس حقوق الانسان المنشأة لهذه الولايات في إطار من الإحترام الكامل لمدونة قواعد السلوك ودليل الاجراءات ذات الصلة

8- بذلت حكومة سلطنة عمان ولا تزال كل الجهود الممكنة من أجل الرفع والإعلاء من شأن حقوق الانسان، إنطلاقا من حرصها على حماية حقوق الإنسان والحريات للجميع دون إنتقائية أو إزدواجية في المعايير.

9- إن تعاون حكومة سلطنة عمان مع أعمال المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان في دورتها الأولى و إنخراطها في أعمال الدورة الثانية لخير مؤشر على رغبتها واهتمامها بحماية وتعزيز حقوق الانسان، وتعتبرها أولوية وطنية.

10- في هذا السياق، واستنادا إلى المادة 11 الفقرة (ب) من مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في اطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، فقد وجهت حكومة سلطنة عمان دعوة للمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات للقيام بزيارتها، ومكنته من الإيفاء بولايته على أفضل وجه، مع الإشارة إلى دعوتين سابقتين كانتا قد وجهتا للمقرر الخاص وتم التأجيل في آخر لحظة من قبل المقرر الخاص بالرغم من جدولة مواعيد زيارته مع كافة الجهات ذات الصلة، وقد تفهمت حكومة سلطنة عمان الظروف التي أبداها المقرر وتم التعامل مع الأمر بإيجابية وتفهم.

11- قام المندوب الدائم لسلطنة عمان لدى الأمم المتحدة في جنيف بالاجتماع مع المقرر الخاص مرتين بهدف مناقشة برنامج زيارته للسلطنة، والإتفاق على شكله النهائي، وذلك إنسجاما مع المواد ذات الصلة بما فيها تلك الواردة في مدونة قواعد السلوك التي تحكم عمل المقررين الخاصين.

12- في اللقاء الأخير مع المقرر الخاص فقد تم مناقشة برنامج الزيارة ومراجعته والاتفاق عليه بشكله النهائي وذلك وفق ما هو مشار إليه في الأنظمة المعمول بها بما فيها مدونة قواعد السلوك وبالتحديد المادة 11 الفقرة (ج) والفقرة (د) وبناءا عليه، فقد تم تسليم البرنامج المتفق عليه بنسخته النهائية للمقرر الخاص عبر القنوات الرسمية.

13- التأكيد على أن أي طلب إضافي أو تعديل على برنامج الزيارة المتفق عليه، فهو يأتي في إطار خارج عن الإطار الرسمي للبرنامج، وبالتالي فان الطلب الاضافي هذا مهما كان توقيته ومكانه، يجب أن يحصل على موافقة مسبقة من خلال مندوب الدولة المعتمد لدى الأمم المتحدة في جنيف أو من تنتدبه الدولة.

14- وفي هذة الحالة فان أي مقترح خارج عن إطار البرنامج الرسمي بما فيه طلب إجراء تعديل على البرنامج المتفق عليه في حال وجود المقرر الخاص في الدولة أو قبل وصولة، فان ذلك يعتبر مخالفة واضحة وخارجة عن مدونة قواعد السلوك ودليل الاجراءات المعمول به، حيث أن البرنامج الرسمي هو ما طلبه المقرر الخاص بشكل رسمي وفقا للمادة 11 الفقرة (د) من مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات، ومع هذا فوجئت الجهات المختصة بالسلطنة بشأن ما ورد في البيان الصحفي للمقرر الخاص والاشارة إلى عدم الموافقة له باستكمال بعض الزيارات.

15- لقد إنسجم مستوى اللقاءات وتخصصاتها وطبيعتها مع ما سبق وطلبه المقرر الخاص قبل وصوله للسلطنة وبما يتوافق مع الولاية المناطة وقد أبدت حكومة سلطنة عمان مرونة عاليه في التعاون وتنظيم برنامج الزيارة ليتضمن لقاءات مع مسؤولين معنيين ومن ذوي الإختصاصات وذلك تمشيا مع القرار الصادر في 18 حزيران 2007 والمعتمد دون تصويت المتعلق بمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات وخاصة المادة رقم 1 من فقرة الديباجة السابعة عشر والتي تحث الدول على التعاون مع الإجراءات الخاصة.

16- تؤكد حكومة سلطنة عمان على أهمية البيانات الصحفية والمؤتمرات الصحفية التي يحق للمقرر الخاص الإعلان عنها أو تنظيمها، على ان يكون هذا النشاط الصحفي مهما كانت طبيعته، هي لعكس الإستنتاجات الأولية في ختام الزيارة، وبالتالي وجب تفادي أي جوهر أو مضمون من شأنه أن يظهر في التقرير النهائي، بمعنى ألا يستبق المقرر الخاص التقرير النهائي بإعلانه عن قضايا جوهرية أو ذات مضمون عميق، فالمطلوب منه كان الحديث عن الإستنتاجات الأولية فقط أي عكس القضايا الأولية وليس القضايا التي لها صفات إستنتاجية نهائية.

17- عليه، تعتبر سلطنة عمان البيان الصحفي الصادر عن المقرر الخاص بالإنتهاك الواضح لمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات خاصة المادة 13 بفقراتها (أ) و (ب) و (ج) المتعلقة بالتوصيات والاستنتاجات.

18- إن الاستنتاجات التي وردت في البيان الصحفي للمقرر الخاص في ختام زيارته تضع تساؤلا جديا فيما إذا كان البيان الصحفي قد أعد قبل الزيارة إستنادا إلى ما ظهر به المقرر الخاص حيث أن البيان في قراءته وتحليل مضمونه اعتمد على معلومات تجميعية من أشخاص ينشرون على وسائل التواصل الإجتماعي من دون التأكد والتحقق من مصداقيتها حيث كان حريا به وهو ساعي إلى الوصول إلى حقيقه الأمر أن يتأكد من هذه المعلومات مع المسؤولين الحكوميين والموسسة الوطنية التي التقاها بناء على طلبه في جدول الزيارة وعدم الاعتماد على طرف واحد دون الأخر في بناء إستنتاجاته وحكمه، ونشير على سبيل المثال لا الحصر إلى ما جرى من سكرتيرة المقرر الخاص أثناء لقائهم بالمدعي العام حيث وجهت سؤالا يخص دولة أو منطقة أخرى على أنها حدثت في عمان حينما أثارت سؤالا عن إغتصاب النساء في السجون العمانية؟ خلط واضح في المعلومات حيث تراجعت عن سؤالها حينما شعرت بأن الأمر أصبح مضحكا من جميع الحاضرين حتى من كان معها، وهذا يعطي مؤشرا مع الأسف على إستسقاء معلومات مغلوطة والتفاعل معها كأنها حقيقة.

19- تؤكد حكومة سلطنة عمان عن إنزعاجها الشديد من قيام المقرر الخاص باصطحاب عضوين كانا في فريقه دون اعلام بعثة السلطنة كتابيا بأنهم ليسوا من موظفي الأمم المتحدة، حيث أنهما يمثلان منظمات غير حكومية كأعضاء في وفد رسمي، وتعتبر حكومة سلطنة عمان قيام أعضاء من منظمات غير حكومية بمرافقة المقرر الخاص في زيارته للسلطنة بالإنتهاك الواضح والصارخ لولايتة ولمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات ولدليل الإجراءات التي تحكم عملهم ولمختلف القرارات ذات الصلة.

20- وفي هذا السياق، فان حكومة سلطنة عمان تطالب بتوضيح خطي لهذا الإجراء، وذلك من قبل المقرر الخاص وسكرتارية مجلس حقوق الإنسان على حد سواء.

21- تعيد حكومة السلطنة التأكيد على قيامها بالتعاون الكامل مع نظام الإجراءات الخاصة، وفي هذه الحالة مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات، وتعرب عن إستغرابها لقيام المقرر الخاص برفض تسهيلات منحتها الدولة وتذكر بالخصوص وسائل المواصلات بغية تسهيل مهمته وعدم إرباك جدوله المزدحم، الأمر الذي تسبب في التأخر عن مواعيد مثبتة في البرنامج، وبالرغم من ذلك فقد حاولت وزارة الخارجية أن تتجاوز هذا الخلل، إذ تم إعادة جدولة المواعيد بما فيها مواعيد خارج إطار العمل

22- الرسمي وبالتحديد أيام العطل الرسمية والإجازة ومن ضمنها على سبيل المثال لا الحصر طلبت وزارة الخارجية من قيادة شرطة عمان السلطانية أن يلتقوا

23- بالمقرر الخاص يوم الجمعة وهي إجازة رسمية، وفي هذا تعبير واضح لتعاون حكومة سلطنة عمان الكامل ورغبتها في أن تكون نتائج زيارة المقرر الخاص مساهمة عملية وبناءة في إطار إحترام ودعم الآليات الخاصة للإستفادة من نتائج تلك الزياره في توضيح مكامن التطوير الممكنة، بينما قام المقرر الخاص بتلبية دعوات ترفيهية تندرج ضمن إطار اللقاءات الغير بناءه مع أطراف إنحاز لها حيث تم اعتبار هذ الأمر إنحيازا وعدم موضوعية ومهنية وتستغرب حكومة السلطنة قيام المقرر الخاص بارسال مساعدين إثنين الذين هما لا يمثلان الأمم المتحدة إلى احدى محافظات السلطنة قبل وصوله هو للبلاد مما يثير تساؤلا حول سبب عدم إعلام الحكومة بوصولهما إلى

العاصمة مسقط كما هو متعارف عليه مع التساول حول تركيز المقرر الخاص على اقليم دون غيره وهذا يدعونا الى الإصرار على ضرورة تمسك المقرر الخاص بالمبادئ التي تحكم عمله بموجب القواعد والاجراءات الخاصة ذات الصلة مع تاكيدنا أيضا على ضرورة توضيح الجهات المفحصة في برنامج الزيارة. وتعرب حكومة السلطنة عن إستغرابها من قيام مساعديه بزيارة كهذه علما بأن السلطنة سجلها واضح ونقي في كل ما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفي هذا إستفسار اضافي موجه للمقرر الخاص وسكرتارية المجلس عن الأهداف التي تكمن وراء عدم احترام المقرر الخاص لمدونة قواعد السلوك ودليل الاجراءات والقرار المنشئ لولايته مع يقيننا التام بانه لا توجد دولة على هذا الكون مثالية في هذا الشأن وبشكل مطلق اما انها تحاول في الإقتراب من الكمال أو إنها تعمل بما ينسجم وقوانينها وأنظمتها وثقافتها ومرنياتها، لا أن يطبق عليها رؤية أحادية باعتبارها نموذجا مثاليا ووفقا لرويتنا في التعامل مع هذا الشأن فان السلطنة تواقة وساعية الى الوصول الى افضل الممارسات والنتائج في مجال حقوق الإنسان.

ثالثاً: حول ما جاء في محور السياق السياسي والإقتصادي والاجتماعي والقانوني

24- تود سلطنة عمان التوضيح بشأن ما جاء في التقرير حول وصف مجلس الشورى بالهيئة الاستشارية للسلطان وتمتعه بسلطات محدودة في اقتراح التشريعات؛ وهو وصفا مغايرا للدقة من جانب المقرر الخاص، ذلك ان النظام الأساسي للدولة وتحديدا المواد (58 مكررا 35، 58 مكررا 36، 58 مكرر 37، 58 مكررا 40، 58 مكررا 42، 58 مكررا 44) منحت مجلس الشورى وهو احد مكونات مجلس عمان صلاحيات تشريعية ورقابية وهذه الصلاحيات تزداد تطوراً من مرحلة إلى أخرى بحكم منهاج التدرج الذي تنشه سلطنة عمان في كافة ممارساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

25- عدم الإشارة في التقرير إلى الوسائل الرقابية التي يمارسها مجلس الشورى عن أعمال الحكومة، والتي تتمثل في حق ابداء الرغبات وطلبات الإحاطة والبيان العاجل وحق السوال وتشكيل لجان تقصي الحقائق وحق الاستجواب، هو خرق لمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات من خلال عدم السعي الى تقصي الحقائق والاستناد الى معلومات موضوعية وموثوقة مستمدة من المصادر ذات الصلة.

26- إن أعضاء مجلس عمان (مجلسي الشورى والدولة)، يتمتعون بحرية تامة في المناقشة وطرح الموضوعات أمام المجلس ولجانها، وهم غير مؤاخذين على اية اراء او اقوال يبدونها (المادة 58 مكرر 23)، علاوة على ذلك فانهم يتمتعون بحصانة برلمانية مما تعطيهم مناعة ضد أية إجراءات جزائية الا بإذن صادر من المجلس، مالم يكن قد شوهد في حالة تلبس بالجريمة (المادة 58 مكرر 23).

27- أشار المقرر في تقريره الى أن السلطة القضائية مستقلة اسميا، وهي تحت تأثير شديد من السلطة التنفيذية، بدون ذكر نماذج لذلك التأثير، الأمر الذي جاء مخالفا لرسائل الادعاء التي اشارت إليها المادة 9 من مدونة قواعد السلوك، والتي عبرت صراحة بأن تتضمن البلاغات وصفا لوقائع الانتهاكات.

28- أشار المقرر في تقريره إلى أن السلطنة أصبحت طرفا في الميثاق العربي لحقوق الانسان في عام 2004م، وهنا تود حكومة سلطنة عمان أن تصحح بانها ليست طرفا في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الى تاريخه.

رابعا: حول ما جاء في محور تحديات ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي

29- ذكر المقرر في تقريره بأن التجمع السلمي ليس حقا معترفا به للجميع، وفي بلد يشكل العمال المهاجرون نسبة كبيرة من سكانه؛ وهنا توكد سلطنة عمان بأن كافة العمال الذين يعملون بالسلطنة ليسوا مهاجرين، وانما هم قوى عاملة وافدة تربطهم عقود عمل محددة المدة مع المؤسسات التي يعملون بها.

30- كما توكد السلطنة بأن كافة القوى العاملة سواء العمانيين منهم او الوافدين لهم الحق في الانضمام الى النقابات العمالية.

31- أشار المقرر في تقريره بأن الإطار القانوني يفسح المجال أمام تجريم ممارسة الحريات الأساسية بما فيها الحق في حرية التجمع السلمي ويفتح الباب أمام المضايقات القضائية والاضطهاد وترهيب الأفراد الذين يمارسون حقوقهم بطريقة سلمية، وأفعال التشهير بجلالة السلطان او انتقاده علنا؛ وهنا كان حري بالمقرر أن ينسم الدقة في التفريق بين حرية التجمع السلمي وحرية التعبير، إذ أن ما اشار إليه هو ممارسات تدخل ضمن التعبير عن الرأي، وحرية التعبير ليست عامة ومطلقة خاصة إذا تعدت على حريات وخصوصيات الآخرين.

32- كما أشار المقرر إلى أن بعض القوانين العمانية وبخاصة القوانين المنظمة للتجمع السلمي، جاءت ذات صياغة مبهمة وعرضة لإساءة استخدامها من قبل السلطات؛ الا أن سلطنة عمان توكد بأن الإطار القانوني له نظم ممارسة الحريات الأساسية، ويأتي هذا التنظيم لتوفير الضمانات الأساسية لبقية الناس حيث أن القانون يعاقب بالسجن

أو بغرامات محددة، وذلك من يقدم على اقلاق الراحة العامة أو الطمأنينة بالصياح والضوضاء، أو استعمال آلة يمكن أن تزعج الغير، وغيرها من الممارسات التي تخرج عن اطار التجمع السلمي أو عن حرية التعبير.

33- ان القانون العماني لا يجيز العلاقات المثلية الجنسية، نظراً لتدني هذا الأمر مع الديانات السماوية وعادات المجتمع وتقاليده.

34- وإذ تستنكر السلطنة أن يتم الإشارة في التقرير الى ممارسات يرفضها الانسان العماني، وحيث أن لكل مجتمع عاداته وثقافته؛ عليه، فان الاعتراف بعادات وثقافات الاخر واحترامها والتعامل معها هو مبدأ ديمقراطي أصيل.

35- زعم التقرير بأن للسلطات العمانية صلاحيات واسعة لرصد أنشطة الشعب، وأن الأجهزة الأمنية تقوم باستدعاء من وصفهم بالناشطين الحقوقيين واثارة الرعب في نفوسهم؛ وهنا وجب التنويه بأن السلطات تعمل وفق الصلاحيات المحددة التي كفلتها القوانين والأنظمة، وبالتالي فان الاجهزة الأمنية تتخذ الإجراءات القانونية في حال رصد أي نشاطات مخالفة للقانون، كما يُتاح للمتهم التظلم تجاه أية اجراءات يرى بأنها مخالفة للقوانين المعمول بها.

36- وتؤكد سلطنة عمان بأن الحكومة تتقبل النقد ولا تلاحق المواطنيين بمجرد إدلائهم بارائهم وإلقاء التهم جزافا دون التحري أولاً عن مصداقية الحدث ومدى خرقه للقانون.

37- تطرق المقرر في تقريره إلى نقاشاته الموسعة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات، إذ أظهرت تلك النقاشات حسب ما يصف بأنه شاعلاً طابعاً بحفظ السلم والنظام والاستقرار في عمان إلى درجة السطوة المبالغ فيها؛ وهنا وجب التنويه بأن التقرير لم يشر إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ولا الى حالات محددة ولا إلى فترة زمنية واضحة، ولكنه استخدم تعبيراً شاملاً وغير دقيق، وهو ما يعد خرقاً للمبادئ العامة للسلوك التي جاءت في المادة 3 من مدونة قواعد السلوك، والتي أشارت إلى أن ممارسة أصحاب الولايات لمهامهم لابد أن تكون عن طريق تقييم مهني ومحايد للوقائع.

38- ورد في التقرير عدد من الادعاءات المغلوطة بحق سلطنة عمان، مثل الاختطاف والتعذيب والتهديد؛ وهو أمر مناقض للواقع تماماً؛ إذ تؤكد سلطنة عمان على أهمية احترام ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم قبل التحقيق وأثناء التحقيق وما بعد إصدار الحكم، حيث أن هذه الضمانات مكفولة بموجب النظام الأساسي للدولة في مواده 18 – 25 وكذلك في قانون الإجراءات الجزائية وكافة القوانين ذات الصلة.

39- أشار المقرر بأنه يساوره القلق من أن الاعتقالات والملاحقات بسبب جرائم التشهير بجلالة السلطان والتجمع غير المشروع ومحاولة الاطاحة بالحكومة لا تستخدم لمعاقبة الأنشطة الاجرامية الفعلية، وانما لقمع الناشطين الداعيين إلى إجراءات الاصلاحات وتعزيز حقوق الانسان؛ وهنا تنفي سلطنة عمان بشان ما ذكر جملة وتفصيلا، حيث أن ما تقوم به جهات انفاذ القانون في هذا الشأن لا يخرج عن القوانين والانظمة التي تخولها بذلك، ومتى ما كان هناك تجاوزا لهذه القوانين، فإن الأجهزة المختصة هي المسؤولة عن التحقيق في هذه التجاوزات ان وجدت.

40- وصف المقرر في تقريره بأن السلطات تقوم بالتضييق على أصحاب المبادرات الثقافية التي تعقد في الأماكن العامة؛ وهنا توضح سلطنة عمان بأن الحكومة أوجدت عدد من المؤسسات والجمعيات سواء الرسمية منها أو الأهلية، لاقامة الأنشطة الثقافية، وعليه، فإنه ينبغي الحصول على التراخيص المطلوبة من جهات الاختصاص لاقامة هذه الأنشطة.

41- سرد المقرر في تقريره حديث بعض الأشخاص الذين التقى بهم خلال زيارته للسلطنة بشأن أحداث 2011م، حيث تضمن حديثهم وصفاً مبالغاً ومحاولتهم توجيه التهم الى الحكومة دون أن يتضمن التقرير وجهة نظر الحكومة تجاه تلك الأحداث، الأمر الذي يفقد التقرير مصداقيته وحياديته.

42- وفي هذا السياق، تؤكد سلطنة عمان أن ما شهدته خلال تلك الفترة وما صاحبها من شغب وتخريب للممتلكات العامة، حتم على الجهات المعنية اتخاذ ما يلزم لاعادة الهدوء والسكينة والطمأنينة للمجتمع، كما تؤكد سلطنة عمان أيضا بأن جميع الأشخاص الذين تم التحفظ عليهم في تلك الأحداث، قاموا بأعمال تجرمها القوانين العمانية.

43- وبالرغم من وقوعهم تحت طائلة القانون وصدور أحكام قضائية بحقهم، الا أنهم تشرفوا جميعاً بالعفو السامي من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم حفظه الله ورعاه، لمنحهم فرصة لتصحيح سلوكياتهم.

44- أشار المقرر إلى اشتراكه في نداء عاجل وجه الى سلطنة عمان بتاريخ 21 يونيو 2012م، بشأن اعتقال الأشخاص الثلاثة الذين ذهبوا إلى أحد حقول النفط في البلاد لرصد إضراب، وتتفق سلطنة عمان مع ما ذكره المقرر الخاص في تقريره بأن حقول النفط تعتبر منشئات حيوية يعتمد عليها الاقتصاد.

45- وإذ تؤكد سلطنة عمان بأن الأفعال التي قاموا به هؤلاء الأشخاص تعد افعالاً مجرمة قانوناً، الأمر الذي استوجب معه اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

46- تطرق المقرر في تقريره بقيام السلطات في سلطنة عمان بالقبض على الناشطين في شبكه الانترنت بسبب تعليقاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي وذلك بعد القبض على الأشخاص الثلاثة في حادثة المنشئات النفطية؛ وهنا ننوه بأن الفئة التي ذكرها التقرير، هي التي صدر بحقها تهم الاساءة، وأن الكتابات المشار إليها في التقرير كانت تعدي على حقوق الاخرين بالإساءة، ولم تكن تعبيراً عن الرأي.

47- وأد تؤكد سلطنة عمان مجدداً على ضرورة توفير ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم قبل التحقيق وأثناء التحقيق وما بعد اصدار الحكم، كون هذه الضمانات مكفولة بموجب النظام الأساسي للدولة والقوانين ذات الصلة.

48- ذكر المقرر في تقريره إلى الاحتجاجات التي وقعت في لوى، واعتقال السلطات لعدد من الأشخاص ومن ضمنهم الدكتور طالب المعمري؛ وهنا تؤكد سلطنة عمان بأن الجهات المعنية قامت باتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم وهم في حالة تلبس بسبب ارتكابهم لأفعال يجرمها القانون.

49- بشأن ما وصفه المقرر في تقريره بأن السلطات العمانية تقوم بالتضييق على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات وقرصنة الحسابات وحجب البرامج الأخرى كسكايب وتطبيق واتس؛ تود سلطنة عمان التنويه بأن هناك جهات متخصصة رسمية وهي هيئة تنظيم الاتصالات وهيئة تقنية المعلومات، وهي من تقوم بتنظيم وتوفير هذه الخدمات والاشراف عليها في إطار القوانين السارية والحريات المنصوص عليها في النظام الأساسي للدولة.

خامساً: حول ما جاء في محور الحق في حرية تكوين الجمعيات

50- تؤكد سلطنة عمان بأن وزارة التنمية الاجتماعية هي الجهة المختصة باستلام طلبات تأسيس الجمعيات الأهلية وأندية الجاليات بكافة أنواعها ودراستها للاستيفاء بما يلزم طبقاً لقانون الجمعيات الأهلية وأندية الجاليات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2000/14).

51- وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية في المرحلة الحالية على اعداد مشروع قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية والذي سيتناول من خلاله تعديل واضافة أحكام تعكس واقع العمل المجتمعي والأهلي ومتطلباتهما وبما ينسجم مع تطور المجتمع والحياة الكريمة في سلطنة عمان.

52- بشأن الجمعيات والأحزاب والمنظمات المجرمة بموجب المادة 134 من قانون الجزاء؛ هي تلك الجمعيات ذات الأهداف المناهضة للنظم الأساسية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في سلطنة عمان، وليست الجمعيات ذات الأهداف الانسانية السلمية التي تسعى إلى التطوير بالطرق القانونية.

53- تؤكد سلطنة عمان أنه بإمكان أي مهتم في مجال حقوق الانسان الانضمام الى موسسات المجتمع المدني، التي تعد شريك بناء مع الحكومة في مسيرة النهضة العمانية.

54- وفي هذا الجانب، فإن مبدأ التدرج الذي انتهجته سلطنة عمان في سياق ممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقيامها في ذات الصدد بنشر أهمية

55- الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، إنما ساهم بفعالية وبشكل واضح وملموس في بناء وتعزيز قدرة المجتمع على المساهمة في رسم السياسات والقرارات وتحمّل المسؤولية، بما يمضي بمسيرة التنمية قدماً مع الحكومة أعرب المقرر في ختام هذا المحور، عن قلق بالغ إزاء عدم امكانية الناشطين في سلطنة عمان على تكوين الجمعيات بحرية على شبكة الإنترنت؛ إلا أن هناك عدد من المواقع على شبكات الانترنت الغير مرخص لها قانونيا لم يتم إغلاقها أو مضايقتها وهي تعمل إلى تاريخ كتابة هذا التعقيب، وتسعى الحكومة الى حثها بتصحيح وضعها القانوني.

56- أما بالنسبة لسجن بعض المدونين والكتّاب حسب ما أشار اليه المقرر؛ فقد كان ذلك بسبب تعديهم على حريات الاخرين وقد صدرت ضدهم أحكام بذلك.

سادساً: حول ما جاء في محور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

57- تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بسلطنة عمان بجهود ملموسة في سبيل تحقيق التصنيف أ، وتكييفها مع مبادئ باريس، وذلك من خلال حلقات العمل التوعوية وكذلك الدورات التدريبية التي قامت بها اللجنة الوطنية بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية في هذا الشأن، والتي استهدفت من خلالها شرائح المجتمع المختلفة بأفرادها ومؤسساتها.

سابعاً: حول ما جاء في أنشطة المساعدة للمكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية

58- أن سلطنة عمان تؤكد على تعاونها الوثيق والمستمر مع كافة المكاتب والهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة، من خلال إقامة العديد من الأنشطة والبرامج في البلاد، مما ساهم في بناء وتعزيز القدرات للعاملين لديها.

59- كما ترحب سلطنة عمان بالمشاركة الإيجابية للمعنيين لديها في المؤتمرات والندوات وحلقات العمل الاقليمية والدولية التي تقام في كافة المجالات، ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

ثامناً: حول ما جاء في الخاتمة والتوصيات

أ- التوصية بشأن الإسراع في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- إن هذا الموضوع لازال قيد الدراسة، وعلى حسب ما ورد في النظام الأساسي للدولة يجب أن يتم تمريره على الجهات المختصة لدراسته دراسة وافية، علماً أن سلطنة عمان قد سبق وأن قبلت بتوصية الانضمام في إطار الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان التي تمت في جنيف عام 2011م.

ب- التوصية بشأن سحب جميع التحفظات القائمة على معاهدات حقوق الإنسان من أجل بلوغ التمتع الكامل بحقوق الإنسان لكل فرد في سلطنة عمان.

- إن سلطنة عمان وفي سياق سياسة التدرج التي تنتهجها، هي الأقدر على اتخاذ قرارها في هذا الشأن بالشراكة مع مؤسساتها وبما ينسجم مع ثقافتها وتطورها.

ت- التوصية بشأن ضمان تأدية الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في القانون وفي الممارسة، دوراً هاما في بروز نظم ديمقراطية فعالة والحفاظ عليها مثل قنوات الحوار، والتعددية، والتسامح والانفتاح، تحترم فيها الآراء أو المعتقدات الأقلية أو المخالفة.

- تؤكد سلطنة عمان بأن قوانين الدولة وأنظمتها كفلت لكل عماني التعبير عن رأية والمشاركة بأفكاره البناءة في تعزيز مسيرة التطور التي تشهدها البلاد في شتى الميادين، والسلطنة تؤمن دائما بأهمية تعدد الآراء والأفكار وعدم مصادرة الفكر، لأن في ذلك دليلاً على قوة المجتمع، وعلى قدرته على الاستفادة من هذه الآراء والأفكار، بما يخدم تطلعاته إلى مستقبل أفضل وحياة أسعد وأجمل، غير أن حرية التعبير والديمقراطية في المجتمع العماني، لا تعني بحال من الأحوال قيام أي طرف باحتكار الرأي أو فرضه ومصادرة حرية الآخرين في التعبير عن آرائهم.

ث- التوصية بشأن ضمان بيئة مواتية وآمنه لكل شخص يمارس أو يسعى إلى ممارسة حقه في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وإلغاء أحكام القانون التي تجرم المثلية الجنسية.

- يوجد قانون خاص ينظم الية تنظيم الجمعيات في السلطنة، تحت مسمى " قانون الجمعيات الأهلية "، الا أن السلطنة كما سبق وأن ذكر عاكفة على إعداد قانون حديث يأخذ في الاعتبار مستجدات ومتطلبات العصر.

- أما بالنسبة لقانون الجزاء العماني الذي يجرم المثلية، فهو يجرمه انطلاقاً من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

ج- التوصية بشأن ضمان الامتناع عن تجريم أي شخص بسبب ممارسته للحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وألا يتعرض للتهديد أو استخدام العنف أو المضايقة أو الاضطهاد أو الترهيب أو الأعمال الانتقامية.

- إن المادة 32 من النظام الأساسي للدولة نصت على أن للمواطنين حق الاجتماع في حدود القانون، وأن القانون الحالي المنظم لهذه الحالة يهدف إلى حماية المجتمع بجميع أفراده ومؤسساته وعدم تعريضهم للخطر، إذ أن الحرية في التجمهر يجب أن لا تتعارض مع حرية الآخرين بشعورهم بالأمن والطمأنينة والأمان.

- أما ما يتعلق بأعمال التهديد أو استخدام العنف أو المضايقة أو الاضطهاد أو الأعمال الانتقامية، فإن النظام الأساسي للدولة وقانون الجزاء العماني منع كافة أشكال التعذيب (المعنوي أو المادي)، وكفل حقوق الأفراد وحفظ كرامة الإنسان بموجب المواد (160، و161، و163، و163 مكرر، و165، و166) من قانون الجزاء، والمواد (41، و42، و44، و45، و49، و50، و51، و58، و61، و62) من قانون الاجراءات الجزائية.

ح- التوصية بشأن ضمان أن تسترشد القيود المفروضة على الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بالمبدأ القائل بأنه يجب على هذه القيود أن لا تضعف جوهر هذا الحق وأن تكون مذكورة في القانون، وفي مجتمع ديمقراطي بالضرورة، ومتناسبة مع الهدف المراد وأن تخضع لاستعراض قضائي مستقل ومحايد وسريع.

- إن حق النقد في سلطنة عمان هو حق مشروع قانونا طالما كان من قبيل ما يوصف بالنقد البناء الهادف للمصلحة العامة، وفي نطاق عدم المساس بكرامة من تعلق به الموضوع، والا يكون النقد مقصده التشهير أو الحط من كرامة الانسان، فإذا تجاوز النقد هذا الحد، وجبالمساءلة، لأنه يعتبر مرتكبا لفعل السب والقذف والإهانة، وقد يتعدى ذلك إلى النيل من مؤسسات الدولة، خاصة في حالة تعلق الموضوع بإسناد وقائع معينة لجهة ذات شخصية اعتبارية، وبخلاف الحقيقة، مما يفقد تلك الجهة الثقة مع المتعاملين معها.

خ- التوصية بشأن ضمان حرية استخدام شبكة الانترنت بما يتوافق مع معايير حقوق الانسان الدولية وتشمل، من بين جملة من الأمور، الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات على الإنترنت.

- يجب إدراك أن الحرية مطلوبة في إطار الذوق العام. إن إقامة التوازن بين حرية التعبير والحق في النقد من ناحية، وما يقتضيه الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع ونسيجه واحترام عمل مؤسسات الدولة المختلفة وحماية حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وصون أعراضهم وذمتهم وسمعة عائلاتهم من أن تنتهك أو تسير أغوارها من ناحية أخرى، يعد من المعادلات الصعبة من حيث التطبيق، خاصة في ظل الضبابية التي يتعامل بها البعض بشأن تعريف مصطلح حرية التعبير وبيان حدودها.

د- التوصية بشأن إيلاء الأفراد الذين يمارسون حقهم في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحماية التي يمنحها الحق في حرية التعبير.

- إن النظام الأساسي للدولة، وقانون الجمعيات الأهلية قد كفلا هذا الحق للجميع.

ذ- التوصية بشأن ضمان تدريب الموظفين الاداريين والموظفين المكلفين بانفاذ القانون تدريبا ملائما فيما يتصل بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الانسان والتي تنظم الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

- تقوم سلطنة عمان ممثلة بجهاتها المعنية الى تنظيم عدد من حلقات العمل التوعوية في هذا المجال مما يسهم في رفع مستوى الوعي لكافة شرائح المجتمع، وكذلك رفع قدرات جهات انفاذ القانون في هذا الجانب.

ر- التوصية بشأن ضمان مساءلة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الذين ينتهكون الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات مساءلة شخصية وتامة مثل هذه الانتهاكات أمام هيئة رقابية مستقلة ومحايدة وأمام المحاكم.

ز- التوصية بشأن ضمان أن يكون لضحايا الانتهاكات والاساءة للحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات الحق في انتصاف فعال وأن يحصلوا على تعويض فعال.

- لقد كفل النظام الأساسي للدولة وقانون الجزاء والقوانين ذات الصلة لكل صاحب مصلحة أو متضرر حق اللجوء إلى المحاكم المختصة، في حالة حدوث إساءة استعمال الوظيفة أو انتزاع الإقرارات أو المعلومات أو حجز حرية الأفراد تعسفا أو دخول الموظف إلى مساكن أحد الأفراد دون رضاه وفي غير الحالات التي يقررها القانون، أو رد القاضي في حالة شعور المتهم بعدم حيادته، أو اتخاذ إجراءات مخاصمة في الدعوى قبل أعضاء السلطة القضائية وأعضاء الادعاء العام ولكل صاحب مصلحة أن يطالب بالتعويض عما لحقه من ضرر.

س- التوصية بشأن توعية الجمهور بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

- تؤكد السلطنة بأن الجهات ذات الصلة لا تألوا جهدا في سبيل تبصير المواطن والمقيم على حد سواء بحقوقه وواجباته في هذا الإطار والالية المتبعة بالمطالبة بالحقوق.

ش- التوصية بشأن ضمان الحق في حرية التجمع السلمي للجميع، بما في ذلك من المواطنين وغير المواطنين، بدون استثناء.

- إن قانون الجزاء العماني يخاطب بأحكامه العماني وغير العماني، فلا يوجد ثمة نص يستثنى غير العماني من الخضوع لأحكامه، وإنما جاءت نصوص المواد عامة لتشمل الجميع.

ص- التوصية بشأن اعتماد قانون يقرر تقريرا واضحا وصريحا افتراضا لصالح عقد تجمعات سلمية.

- يوجد قانون قيد الإعداد من قبل اللجنة التشريعية بمجلس عمان (مجلسي الدولة والشورى)، ينظم آلية التجمعات السلمية، إلى جانب أن التجمع السلمي منصوص عليه في النظام الأساسي للدولة وقانون الجمعيات.

ض-التوصية بشأن رفض القوانين التي تجرم أعمال التشهير برئيس الدولة أو بشخصيات سياسية أخرى.

- تنص المادة (41) من النظام النظام الأساسي للدولة على أن "السلطان رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب، وأمره مطاع، وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها".

- إن حرية الإنسان يجب أن تكون في حدود الإطار الذي لا يتعدى فيه على حريات الآخرين مهما كانوا، فإن كان النقد البناء مطلوب، فإن التشهير والإساءة إلى الأشخاص هو أمر مرفوض شرعا وقانونا.

- كما ورد في المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن:

1- لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته.

2- من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

ط- التوصية بشأن تعديل المرسومين السلطانيين المرقمين(2002/30) و (1984/49) بالتشاور الكامل مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان امتثالهما لمعايير حقوق الإنسان الدولية، وتشمل الحق في حرية التجمع السلمي.

- سلطنة عمان دولة منفتحة لمبدأ الشورى وتمارسه روحاً ونصاً بما يسهم في مواصلة الإرتقاء بالتنمية الشاملة وحقوق الإنسان.

ظ- التوصية بشأن التكفل بإجراء تحقيقات فعالة في مزاعم إفراط الموظفين المكلفين بانفاذ القانون في استخدام القوة ومساءلة الأفراد المسؤولين عن ذلك.

- لقد كفل النظام الأساسي للدولة وقانون الجزاء والقوانين ذات الصلة لكل صاحب مصلحة أو متضرر حق اللجوء إلى المحاكم المختصة، في حالة حدوث إساءة استعمال الوظيفة أو انتزاع الإقرارات والمعلومات أو حجز حرية الأفراد تعسفا، أو رد القاضي في حالة شعور المتهم بعدم حياديته، أو اتخاذ إجراءات مخاصمة في الدعوى قبل أعضاء السلطة القضائية وأعضاء الادعاء العام ولكل صاحب مصلحة أن يطالب بالتعويض عما لحقه من ضرر.

ع- التوصية بشأن اطلاق سراح جميع المحتجزين بسبب ممارسة حقهم في التجمع السلمي.

- إن الذين صدر بحقهم حكم قضائي والمحتجزين، ليسوا محتجزين أو مسجونين بسبب ممارسة حقهم في التجمع السلمي؛ وانما بسبب انتهاكهم للقانون.

- لقد حصوا جميع من أدينوا بالتجمهر بالعفو من لدن المقام السامي، كما تم تبرئة البعض الاخر من قبل عدالة المحكمة المختصة، ولا زالت قضية المحكوم عليه طالب بن أحمد المعمري هي معروضة أمام عدالة المحكمة العليا.

غ- التوصية بشأن إقرار نظام إشعار مسبق بكافة التجمعات السلمية بهدف تيسيرها وحمايتها.

- إن سلطنة عمان ماضية في الوقت الحالي في اعداد قانون مطور بشأن التجمع السلمي وفق الأطر المنظمة له، ولا بد من المرور عبر القنوات الرسمية المحددة وفق النظام الأساسي للدولة وبعد الانتهاء من إعداده لتقوم بمراجعته قبل المصادقة عليه ونشره.

ف- التوصية بشأن الاعتراف قانونياً بالتجمعات السلمية العفوية وتيسيرها، وينبغي إعفاؤها من واجب الاشعار المسبق.

- سلطنة عمان هي دولة موسسات والكل يخضع تحت مظلة القانون دون تمييز.

ق- التوصية بشأن ضمان إمكانية الطعن في القيود المفروضة على التجمعات السلمية أمام محكمة محايدة ومستقلة.

- سوف تدرس سلطنة عمان كل ما من شأنه أن يسهم إيجابا في مسيرتها التنموية والتشريعية حسب متطلبات كل مرحلة وبما ينسجم مع روح العصر.

ك- التوصية بشأن اعتماد قانون جديد بشأن الجمعيات دون تأخير يمتثل لمعايير حقوق الإنسان الدولية، بما فيها الحق في حرية تكوين الجمعيات.

- سلطنة عمان تكفل الحق في تكوين الجمعيات وفقا للقانون، وما يطرأ عليه من تطورات لاحقة.

ل- التوصية بشأن تعديل المرسوم السلطاني رقم (2014/38)، بالتشاور الكامل مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الاخرين لضمان امتثاله لمعايير حقوق الانسان الدولية، وتشمل الحق في تكوين الجمعيات.

- سلطنة عمان تكفل الحق في تكوين الجمعيات وفقا للقانون، وما يطرأ عليه من تطورات لاحقة.

60- في الختام تود حكومة سلطنة عمان التأكيد مجددا على كل ما من شانه احترام حقوق الانسان ومساعدته للحصول على كافة حقوقه المكفولة وفقا للأسس والدعائم التي ارساها النظام الاساسي للدولة وما يرتبط بذلك من قوانين وطنية واتفاقيات دولية مصادق عليها، وان سياسة النهج التي تنتهجها حكومة السلطنة اثبتت نجاحها على مسيرة التحديث والتطوير ، وان القوانين ليست ثابتة انما تتجدد مع تجدد وتطور المجتمع واحتياجاته.

انتهى

I. Preface

1. Proceeding from human, moral and religious principles and values, and affirming the commitment of the Sultanate of Oman to the aims and principles of the Charter of the United Nations,

2. the Sultanate of Oman hereby emphasises its respect for the Universal Declaration of Human Rights and the contents of the Code of Conduct for Special Procedures Mandate-Holders,

3. and affirms its role in engendering respect for human rights by all possible means and supporting the enjoyment of all rights guaranteed to the individual in accordance with the foundations laid down by the Basic Law of the Sultanate of Oman and all associated national laws and international agreements ratified thereto.

4. At the same time, the Sultanate of Oman would like to voice its rejection of the serious fallacies contained in the report by the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association written by Maina Kiai following his visit to the Sultanate from 8-13 September 2014, fallacies which have no basis in reality for anyone living in this good land of Oman.

5. Therefore, the Sultanate of Oman would like to offer its response to the contents of the aforesaid report in the items and paragraphs that follow:

II. Concerning the visit by the Special Rapporteur and the overall content of his report

6. The response of the Government of the Sultanate of Oman constitutes an integral part of the report by the Special Rapporteur that is to be presented to the Human Rights Council in accordance with Article 8(d) of the Code of Conduct for Special Procedures Mandate-Holders.

7. At the same time, the Government of the Sultanate of Oman welcomes the system of Special Procedures, as they renew the commitment of the Sultanate to respect the mandate of the Special Rapporteurs and to fully cooperate with them, as well as to respect the decisions promulgated by the Human Rights Council which established the said mandate, out of absolute respect for the Code of Conduct and the relevant procedures manual.

8. The Sultanate of Oman has made and continues to make every effort to uphold and advance human rights, proceeding from its eagerness to defend human rights and freedoms for all, without engaging in selectivity or double standards.

9. The cooperation of the Sultanate of Oman with the Universal Periodic Review in its first session and its engagement in the work of the second session serve as proof positive of its desire and concern for the defence and promotion of human rights, and that it views them as a national priority.

10. In this context, based on Article 11(b) of the Code of Conduct for Special Procedures Mandate-Holders of the Human Rights Council, the Sultanate of Oman has invited the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association to pay a visit so that he might fulfil his mandate to the fullest extent. We note that two previous invitations were sent to the Special Rapporteur, but he postponed things at the last minute, despite the fact that appointments with all relevant parties had already been scheduled for his visit. The Sultanate of Oman learned of the circumstances that the Rapporteur had given and handled the matter with alacrity and understanding.

11. The Permanent Representative of the United Nations in Geneva to the Sultanate of Oman held two meetings with the Special Rapporteur with the aim of discussing and finalising the programme for his visit to the Sultanate. This is in keeping with the relevant articles of the Code of Conduct governing the work of the Special Rapporteurs.

12. During the last meeting with the Special Rapporteur, the said visit programme was discussed, reviewed and finalised in accordance with and based upon the applicable regulations, including the Code of Conduct, specifically Article 11(c) and (d). A finalised copy of the agreed programme was sent to the Special Rapporteur through official channels.

13. Any additional requests or changes to the agreed visit programme will necessarily be made outside the official programme framework. Therefore, whatever the time and location of additional requests, prior approval should be obtained from the State's official representative to the United Nations in Geneva, or whomever the State appoints.

14. 14) Given these circumstances, any proposal made outside the official programme framework that seeks to change the agreed programme, whether the Special Rapporteur is located in the country or prior to his arrival, shall be considered a clear violation falling outside of the Code of Conduct and the applicable procedures manual, since it was an official programme that was officially requested by the Special Rapporteur in accordance with Article 11(d) of the Code of Conduct for Special Procedures Mandate-Holders. In addition, the relevant authorities within the Sultanate of Oman were surprised by the Special Rapporteur's press release, in which he noted that he had not been given approval to complete some of his visits.

15. The standard, level of specialism and nature of the meetings were just as requested by the Special Rapporteur prior to his arrival in the Sultanate of Oman and were consistent with his mandate. The Government of the Sultanate of Oman displayed great flexibility in its cooperation and organisation of the visit programme to ensure that it included meetings with specific officials and specialists, in line with the decision promulgated on 18 June 2007 and approved without a vote in relation to the Code of Conduct for Special Procedures Mandate-Holders, particularly item 1, Para 17, of the preamble, which urges states to cooperate with the special procedures.

16. The Government of the Sultanate of Oman stresses the importance of press releases and press conferences, which the Special Rapporteur has the right to convene, provided that the press reflects the preliminary conclusions that come at the end of the visit, no matter what that the nature of the press release or conference. Consequently, they must not be used to disclose any key points or content that might appear in the final report. In other words, the Special Rapporteur should not reveal the contents of the final report by making a statement that references key issues or covers extensive ground. He was asked to speak only about his preliminary conclusions, and not to divulge information that might lead to inferences being made.

17. As a result, the Sultanate of Oman considers the press release issued by the Special Rapporteur to be a clear violation of the Code of Conduct for Special Procedures Mandate-Holders, particularly Article 13(a), (b) and (c) concerning recommendations and conclusions.

18. The conclusions in the press release by the Special Rapporteur at the end of his visit raise serious questions as to whether or not the press release had been prepared before the visit took place, since by reading the statement made by the Special Rapporteur and analysing its content one can see that it is based on unconfirmed and unverified information compiled from people active on social media. To get to the truth of the matter, he should have sought to verify the information with Government officials and the national institution that he met with, as per his request in the schedule; his conclusions and judgement should

not have been formed on the basis of a single source. By way of example, to name just one, we note comments made by the secretary of the Special Rapporteur during their meeting with the Prosecutor General, when she posed a question in relation to some other state or region, despite the fact that she was speaking about Oman and the question raised concerned the rape of women in Omani prisons. This was an evident misunderstanding, since she backed away from her line of questioning when she felt that the situation had become uncomfortable for all of those present, even for those accompanying her. This unfortunately indicates that false information is being collated and presented as fact.

19. The Government of the Sultanate of Oman would like to voice its strong displeasure at the fact that the Special Rapporteur was accompanied by two delegates and had not informed the Omani Mission in writing that they were not United Nations staff members. The two individuals were representing non-governmental organisations, yet were part of the official delegation. The Government of the Sultanate of Oman considers the fact of the Special Rapporteur being accompanied on his visit to the Sultanate by members of non-governmental organisations to be a clear and flagrant violation of his mandate, the Code of Conduct for Special Procedures Mandate-Holders, the procedures manual that governs it, and various applicable resolutions.

20. 20) In this regard, the Government of the Sultanate of Oman demands a written clarification for this action from both the Special Rapporteur and the Human Rights Council Secretariat.

21. The Government of the Sultanate of Oman would like to reiterate that it cooperated fully with the system of special procedures and with the Special Rapporteur regarding the rights to freedom of peaceful assembly and of association. It also expresses its surprise that the Special Rapporteur rejected the use of facilities offered to him by the State, noting in particular the transportation put on to assist him in his mission and minimise disruption to his busy schedule. This resulted in a delay to appointments in his programme. The Foreign Minister nevertheless attempted to overcome the problem, and some appointments were rescheduled so that they took place outside business hours, such as on public holidays and leave, including, but not limited to, a request from the Ministry of Foreign Affairs for the leadership of the Royal Omani Police to meet the Special Rapporteur on a Friday, which is an official holiday. This is a clear demonstration of full cooperation by the Government of the Sultanate of Oman and its desire for the results of the visit by the Special Rapporteur to make a practical, constructive contribution, and it proceeds from respect and support for the mechanisms that were put in place to ensure that the visit would be successful in identifying possible areas for development. Meanwhile, the Special Rapporteur unhelpfully fitted leisure activities with his co-delegates into his timetable of meetings. This matter was regarded as a violation and it showed a lack of objectivity and professionalism. The Government of the Sultanate is also surprised by the fact that the Special Rapporteur dispatched two assistants who did not represent the United Nations to a governorate of the Sultanate before his own arrival in the country. This begs the question: why was their arrival in the capital, Muscat, not declared to the Government, as is customary? Also, why did the Special Rapporteur focus on one area exclusively? We really must insist that it is imperative that the Special Rapporteur adheres to the principles governing his work, in accordance with the regulations and relevant special procedures. We would also stress the necessity for uninvited parties to be identified in the visit programme. The Government of the Sultanate expresses its surprise that a visit such as this was undertaken by his assistants, noting that the Sultanate has an untainted record of defending and promoting human rights. An additional line of inquiry in this regard should be directed to the Special Rapporteur and the Secretariat of the Council concerning what lies behind the Special Rapporteur's non-observance of the Code of Conduct, procedures manual and the decision which grants the mandate. We are resolute in our conviction that there is no state like ours in the world in this regard whatsoever. Either it must try to achieve perfection or it must work to harmonise

its laws, organisations, culture and appearance. A single vision, taken as a model example, should not be imposed on it. The view of the Sultanate in dealing with this matter is that it is eager to achieve the best possible practices and outcomes in the area of human rights.

III. Concerning what was said about the political, economic, social and legal context

22. The Sultanate of Oman would like to have some clarification of what was said in the report where it described the Shura Council as a consultative body of the Sultan that has limited powers to propose legislation. This is an inaccurate description by the Special Rapporteur. This is because the Basic Law of the State, namely Articles 58 bis(35), 58 bis(36), 58 bis(37), 58 bis(40), 58 bis(42), 58 bis(44) grant the Shura Council, part of the Council of Oman, legislative and oversight powers. These powers are becoming increasingly sophisticated as a result of the programme of gradual progress enacted by the Sultanate of Oman in all of its political, economic and social practices.

23. The lack of any reference in the report to the oversight functions carried out by the Shura Council on the work of the Government, which include the right to express one's wishes, make briefing requests, make urgent statements, the right to ask questions and form fact finding committees, and the right of interrogation, constitutes a breach of the Code of Conduct for Special Procedures Mandate-Holders and stems from the lack of any desire to discover the facts and use information that is objective, verified and derived from the relevant sources.

24. Members of the Council of Oman (the Shura and State councils) enjoy complete freedom to discuss and raise matters before the Council and its committees (Article 58 bis(23)). They have complete freedom to express their views. Moreover they enjoy parliamentary protection, which grants them immunity from any criminal proceedings, unless otherwise approved by the Council, where the individual has been caught in the act (Article 58 bis(23)).

25. 25) The Special Rapporteur noted in his report that the judiciary is independent only in name, and is actually under the strong influence of the executive, but did not provide any examples of such influence. This ran contrary to the Letters of Allegation referred to in Article 9 of the Code of Conduct, in which it is explicitly stated that communications should contain a factual description of the violations.

26. The Rapporteur noted in his report that the Sultanate became party to the Arab Charter for Human Rights in 2004. Here the Government of the Sultanate of Oman would like to make a correction to the effect that it has not historically been a member of the Arab Charter for Human Rights.

IV. Concerning what was said about challenges to the exercise of the right to freedom of peaceful assembly

27. The Rapporteur said in his report that peaceful assembly was not a right recognised for all and that migrant workers made up a large proportion of its residents. On this point the Sultanate of Oman affirms that not all of the people who work in the Sultanate are immigrants, but rather they are migrant domestic workers who are on contracts of limited duration provided by the institutions that employ them.

28. The Sultanate also emphasises that the whole workforce, be they Omanis or expatriates, have the right to join trades unions.

29. The Rapporteur noted in his report that the legal framework lends itself to the criminalisation of the exercise of fundamental freedoms, including the right to freedom of peaceful assembly, and opens the door to harassment of the judiciary, persecution and intimidation of those who would exercise their rights peacefully, and would defame His Majesty, the Sultan, or publicly criticise him. On this point the Rapporteur felt that he should take care to differentiate between the freedom of peaceful assembly and freedom of expression, since what he was referring to were practices that amounted to the expression of an opinion. But freedom of expression is not universal and absolute, particularly when it impinges on the freedoms and private affairs of others.

30. The Rapporteur also noted that some Omani legislation, particularly the laws regulating peaceful assembly, had been drafted in an ambiguous fashion and were open to abuse by the authorities. However, the Sultanate of Oman affirms that the legal framework contains a set of regulations that allows for the exercise of fundamental freedoms, and this arrangement is intended to provide basic guarantees to the rest of the population, since the law imposes terms of imprisonment or fixed fines. It thereby prioritises public convenience over disturbance, or peace and quiet over commotion or the use of a device that might annoy bystanders, and other practices that go beyond the bounds of peaceful assembly or freedom of expression.

31. Omani law does not permit homosexual relations in view of the fact that it is incompatible with the monotheistic religions and the customs and traditions of society.

32. The Sultanate deplores the fact that reference was made in the report to practices that would be rejected by an Omani person. Since every society has its own customs and cultures, recognition and respect for the customs and cultures of others, and appropriate behaviour in regard thereto, constitute a basic democratic principle.

33. The report alleged that the Omani authorities possessed broad powers of surveillance over people's activities and that the security apparatus served summonses to and intimidated those the report described as 'human rights activists'. It should be noted here that the authorities act according to clearly delineated powers that are provided by laws and regulations, and consequently the security apparatus acts within the bounds of the law when it carries out surveillance of unlawful activities. Moreover, a defendant is granted the ability to appeal any actions that he regards as a violation of applicable law.

34. The Sultanate of Oman affirms that it does accept criticism and does not persecute its citizens for their views, based on scant evidence, nor does it make unsubstantiated accusations without first conducting an investigation to establish the facts of what took place and the severity of the crime.

35. In his report the Rapporteur mentioned his extensive discussions with active members of civil society in the Sultanate, and that these discussions caused him what he described (with exaggerated authority) as, "overwhelming concern for the preservation of peace and order in Oman". Here it must be noted that the report did not make reference to any such members of civil society, nor to specific cases, nor clearly delineated time periods, but made vague generalisations. This constitutes a clear breach of the general principles of conduct contained in Article 3 of the Code of Conduct, and it suggests that Mandate-Holders must discharge their duties with professionalism and impartiality.

36. A number of false allegations were made in the report against the Sultanate of Oman concerning, for example, kidnapping, torture and the use of threats. This bares no relation to reality. The Sultanate of Oman underlines the importance of respecting fair trial guarantees made to a defendant, both prior to an investigation being carried out, during the investigation and post sentencing. These guarantees are enshrined in the Basic Law of the State in Articles 18-25, in the Code of Criminal Procedure, and other relevant legislation.

37. The Rapporteur indicated his concern that arrests and prosecutions carried out for the crimes of defaming His Majesty, the Sultan, unlawful assembly, and attempting to overthrow the Government, rather than serving to punish actual criminal offences, were being used to suppress calls made by activists for reform and the promotion of human rights. The Sultanate of Oman flatly rejects what was said, since the actions of law enforcement agencies in this regard do not go beyond the bounds of the laws and regulations that sanction the actions of those agencies. Furthermore, whenever there has been an abuse of these laws the competent authorities were responsible for investigating the abuses, if any.

38. In his report the Rapporteur said that the authorities were cracking down people who engaged in cultural activities in public places. On this point the Sultanate of Oman would like to clarify that it has created a number of organisations and societies, both official and civil, to establish cultural activities. Licences should be obtained from competent bodies to establish such activities.

39. In his report the Rapporteur recounted what had been said by some of the people he met during his visit to the Sultanate concerning the events of 2011. Their account contained an exaggerated description of their attempt to make an accusation against the Government, yet the report did not include the Government's viewpoint of these events. This causes the report to lack credibility and impartiality.

40. On the same point, the Sultanate of Oman emphasises that what it witnessed during that period and the rioting and vandalism of public property that accompanied it made it necessary for the competent authorities to do whatever it would take to restore order, security and peace and quiet to society. The Sultanate of Oman would also like to affirm that all of the individuals detained during those events had committed criminal acts under Omani law.

41. Despite the fact that they had been convicted under the law and received court rulings, His Majesty, Sultan Qaboos bin Said, did them the honour of pardoning them in person and offered them the chance to reform their behaviour.

42. The Rapporteur noted that he had responded to an urgent call to go to the Sultanate of Oman on 21 June 2012 because three people who had gone to an oil field in the country had been arrested for monitoring a strike. The Sultanate of Oman agrees with what the Special Rapporteur said in his report about oil fields being regarded as installations of critical importance to the economy.

43. The Sultanate of Oman affirms that the actions of those people are viewed as criminal acts under the law, which made it necessary to take legal measures against them.

44. In his report, the Rapporteur mentioned that the Omani authorities had arrested online activists for some comments that they had posted on social media following the arrest of those three individuals in the oil field incident. We emphasise that the group of individuals mentioned in the report was one against which an allegation of abuse made, and that the comments mentioned in the report had infringed the rights of others, rather than being an expression of opinion.

45. Consequently, the Sultanate of Oman once again underlines the necessity of guaranteeing a fair trial to the defendant, both prior to an investigation being carried out, during the investigation and post sentencing. In fact, these guarantees are enshrined in the Basic Law of the State and applicable law.

46. In his report, the Rapporteur mentioned the protests that took place in Liwa and the arrest by the authorities of a number of people, including Dr Talib al Mamari. The Sultanate of Oman would like to stress in regard to this that the competent authorities took legal action against those people, who were actually caught in the act of committing crimes.

47. Regarding the description by the Rapporteur in his report of the Omani authorities as cracking down on the use of information and communications technology and computer piracy, and blocking the use of other software such as Skype and the application WhatsApp, the Sultanate of Oman would like to note that it is official, specialist bodies such as the Telecommunications Regulatory Authority and the Information Technology Authority that provide, regulate and oversee these services, and that this is done in the context of current law and the freedoms enshrined in the Basic Law of the State.

V. Concerning what was said about the right to freedom of association

48. The Sultanate of Oman affirms that the Ministry of Social Development is the body authorised to receive requests to form civil associations and community clubs of all types and to ascertain whether or not they are fulfilling their obligations in accordance with the Law on Civil Associations and Community Clubs, promulgated by Sultani Decree No. 14/2000.

49. The Ministry of Social Development is currently working on a new draft law on civil associations and organisations that will contain amendments and additional provisions to reflect the reality and needs of community and civil work and will promote the development of the community and a good quality of life in the Sultanate of Oman.

50. Under Article 134 of the Penal Code, criminal associations, parties and organisations are those associations which aim to oppose the basic political, social or economic systems in the Sultanate of Oman. This does not include associations whose aim is peaceful and humanitarian and uses legal means to further its work.

51. The Sultanate of Oman affirms that anyone with an interest in human rights may join civil society organisations, for they are regarded as partners of the government on the path to Oman's Renaissance.

52. On this subject, the principle of gradual progress adopted by Oman in its pursuit of political, economic and social rights, along with its efforts in this regard to publicise the important role played by civil society organisations, can only make an clear, effective and tangible contribution to enabling the community to take responsibility and contribute to policymaking and law making to the extent that progress on the path to development continues to be made alongside the Government.

53. At the end of this section, the Rapporteur expressed deep concern at the inability of activists in the Sultanate of Oman to freely form associations on the Internet. This, despite the fact that there are a number of websites on the Internet which have not been legally authorised and have not been shut down or subjected to pressure, but are still active at the time of writing this response. The Government urges those websites to rectify their legal status.

54. The imprisonment of certain bloggers and authors, referred to by the Rapporteur, was carried out because they had impinged the freedoms of others, and they received court rulings as a result.

VI. Concerning what was said about the National Human Rights Commission

55. The National Human Rights Commission of the Sultanate of Oman is engaged in concrete efforts to achieve Category A status and bring these efforts in line with the Paris

Principles. This is done by means of educational workshops and training courses, which have been run by the Commission in collaboration with international and regional stakeholder organisations, and they are aimed at various parts of society, both individuals or organisations.

VII. Concerning what was said about the assistance provided to the Regional Office of the United Nations High Commissioner

56. The Sultanate of Oman affirms its close and continued cooperation with all of the relevant international and regional offices and bodies, having initiated many activities and programmes in the country, and this has helped to increase the capabilities of the people of Oman.

57. Furthermore, the Sultanate of Oman welcomes the active participation of those involved in the said activities and programmes at international and regional conferences, clubs and workshops, which are held in all areas of activity, subject to availability.

VIII. Concerning what was said in 'Conclusions and Recommendations'

A. The recommendation to expedite the ratification of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights.

- -This matter is still under consideration. According to the Basic Law of the State it should be passed on for scrutiny by the relevant authorities. Further may we remind you that the Sultanate of Oman previously accepted the recommendation to join the Universal Periodic Review of Human Rights before the Human Rights Council, made in Geneva in 2011.

B. The recommendation to withdraw any and all reservations about human rights treaties so that every individual in the Sultanate of Oman may have the full enjoyment of their human rights.

- In the context of the policy of gradual progress adopted by the Sultanate of Oman, it is best placed to make decisions in this sphere, in partnership with its organisations and in harmony with its own culture and development.

C. The recommendation to guarantee the fulfilment and exercise of the rights to freedom of peaceful assembly and of association in the law, something which plays an important role in the emergence of effective democratic systems, and to preserve features such as channels for dialogue, pluralism, tolerance and openness, which allow for all minority or divergent opinions or beliefs to be respected.

- The Sultanate of Oman affirms that the law and regulations of the State guarantee that every Omani may express his opinion and share his ideas to promote the path of

development that the country is following in various fields. The Sultanate has always believed in the importance of allowing for a plurality of opinions and ideas, and not stifling them, for such things attest to the power of society and how it may benefit from these opinions and ideas and meet its expectations for a better future and a happier and more pleasant life. However, freedom of expression and democracy in Omani society do not in any circumstances mean that one party should exclude the opinions of others or impose an opinion on others or, by expressing his own opinions, stifle the freedoms of others.

D. The recommendation to engender a favourable, secure environment for every person that exercises or seeks to exercise his rights to peaceful assembly and association, and to abrogate any provisions of the law that criminalise homosexuality.

- There is a special law which contains a mechanism for the formation of associations in the Sultanate, entitled the 'Law on Civil Associations'. However, as previously mentioned, the Sultanate is currently updating the law to take account of recent developments and requirements.
- As for the Omani Penal Code that criminalises homosexuality, it does so based on true Islamic religious teachings.

E. The recommendation to refrain from criminalising a person for exercising his right to freedom of peaceful assembly and of association, and from subjecting him to threats, the use of violence or harassment, persecution, intimidation or reprisals.

- Article 32 of the Basic Law of the State stipulates that citizens shall have the right to assemble, within the limits of the Law. Furthermore, the law that currently regulates this right is aimed at protecting all members of society and associations therein and keeping them out of harm's way. This is because the freedom to assemble in a crowd must not come at the expense of the freedom of others, their sense of security, peace of mind and safety.
- As to the use of threats, violence, harassment, persecution and reprisals, the Basic Law of the State and Omani Penal Code prohibit all forms of torture - physical or psychological, guarantee the rights of the individual and protect human dignity (Articles 160, 161, 163, 163 bis, 165, 166 of the Penal Code and Articles 41, 42, 44, 45, 49, 50, 51, 58, 61, 62 of the Code of Criminal Procedures).

F. The recommendation to ensure that any restrictions imposed on the rights to freedom of peaceful assembly and of association are guided by the principle that such restrictions must not weaken these rights at their core. This principle must be stated in the law in a manner consistent with the intended outcome. This is crucial in a democratic society. The law should also undergo expeditious, impartial and independent judicial review.

- The right to make criticism in the Sultanate of Oman is a legitimate legal right, but only where such criticism is aimed at the common good, does not undermine the dignity of whoever may be connected to the matter, and where the purpose of this

criticism is not to defame or degrade the person, for it would then overstep the mark. It must also be accountable, as it may be viewed as libellous, defamatory or insulting. Such criticism may damage associations in the country, particularly in a situation where it is attributed to facts in relation to a legal person that are not true, and that person loses the trust of his clients as a result.

G. The recommendation to guarantee the unimpeded use of the Internet, which is in line with international human rights standards and includes, amongst other things, the right to freedom of peaceful assembly and of association on the Internet.

- It must be understood that freedom is required in the context of public preferences. There should be a balance between freedom of expression and the right to criticise, on the one hand, and, where appropriate, the need to safeguard the key structures and fabric of society, respect the work of the various organisations in the country, protect the inviolability of the private life of citizens, uphold the right to express their opposition, protect their security and prevent the reputation of their families from being violated or subjected to intense scrutiny, on the other hand. This is seen as one of the most difficult equations to apply, especially given the lack of clarity some people use to define the matter of freedom of expression and set its boundaries.

H. The recommendation to allow individuals to exercise their rights to freedom of peaceful assembly and of association, and the protection afforded to them by the right to freedom of expression.

- The Basic Law of the State and the Law on Civil Associations guarantee this right for all.

I. The recommendation to ensure that administrative officials and law enforcement officers are adequately trained in international human rights standards, which regulate the rights to freedom of peaceful assembly and of association.

- The Sultanate of Oman, as represented by relevant parties, organises a number of educational workshops in this area which help to raise awareness in all parts of society and increase the capabilities of law enforcement officers in this area.

J. The recommendation to ensure that law enforcement officers who violate the rights to freedom of peaceful assembly and of association are subjected to an individual and thorough interrogation for such violations before an independent and impartial oversight body and before a court of law.

K. The recommendation to ensure that victims of violations and the abuse of their rights to freedom of peaceful assembly and of association have the right to obtain proper justice and receive adequate compensation.

- The Basic Law of the State, the Penal Code and other relevant laws guarantee every interested party or victim the right to seek recourse in the competent courts in the event that there has been an abuse of authority, the extraction of confessions or information, the arbitrary limitation of the freedom of the individual, the entry by an official to a person's home without his consent, or in other cases stipulated in the law, and that there be a recusal in the event that the defendant feels that there has been a lack of impartiality, or a resort to legal action in the event of a claim being made against members of the judiciary or public prosecution. Finally, every interested party may benefit by claiming compensation for damages suffered.

L. The recommendation to raise public awareness of the laws and regulations relating to the rights to freedom of peaceful assembly and of association.

- The Sultanate affirms that the relevant bodies spare no effort in keeping citizens informed, both about their rights and obligations in this regard and the means by which they can demand their rights.

M. The recommendation to guarantee the right to freedom of peaceful assembly for all, including nationals and non-nationals, without exception.

- The provisions of Oman's Penal Code speak to Omanis and non-Omanis. Thus, nothing in the text of this Code exempts non-Omanis from its provisions; the text of the articles has been drafted in a general way so as to include everyone.

N. The recommendation to adopt laws which clearly and explicitly stipulate that there shall be a presumption in favour of holding peaceful assemblies.

- There is a law being drafted by the legislative committee of the Council of Oman (the Shura and State councils) which contains a mechanism for peaceful assemblies. Moreover, peaceful assembly is covered under the Basic Statute of the State and the Law on Associations.

O. The recommendation to abrogate laws that criminalise the defamation of the Head of State or other politicians.

- Article 41 of the Basic Law of the State stipulates as follows: "the Sultan is the Head of State and Supreme Commander of the Armed Forces, his person is inviolable, respect of him is a duty, and his command is obeyed. He is the symbol of national unity and the guardian of the preservation and the protection thereof".
- Freedom of the individual must exist in a framework that does not impinge the freedoms of others, whoever they may be. For if there is indeed a need for constructive criticism, then the act of defaming and abusing persons must be subject to the law.
- Furthermore, Article 17 of the International Covenant on Civil and Political Rights states that:
    - 1) No one shall be subjected to arbitrary or unlawful interference with his privacy, family, home or correspondence, or to unlawful attacks on his honour and reputation.
    - 2) Everyone has the right to the protection of the law against such interference or attacks.

P. The recommendation to amend two Sultani Decrees, Nos. 30/2002 and 49/1984, in full consultation with civil society and other interested parties, to ensure that they comply with international human rights standards and that they cover the right to freedom of peaceful assembly.

- The Sultanate of Oman is a country opening up to the *shura* principle and practices it in letter and spirit, which is part of the reason why it continues to makes progress, both in terms of its overall development and in the field of human rights.

Q. The recommendation to ensure that effective investigations are carried out into allegations of the use of excessive force by law enforcement officers and that the individuals responsible for this undergo interrogation.

- The Basic Law of the State, Penal Code and other relevant laws guarantee that every interested party or victim has the right to seek recourse in the competent courts in the event that there has been an abuse of authority, the extraction of confessions or information, the arbitrary limitation of the freedom of the individual, and that there be a recusal in the event that the defendant feels that there has been a lack of impartiality, or a resort to legal action in the event of a claim being made against members of the judiciary or public prosecution. Finally, every interested party may benefit by claiming compensation for damages suffered.

R. The recommendation to release all those detained for exercising their right to peaceful assembly.

- Those individuals who received court rulings and are in detention are not there because they exercised their right to peaceful assembly, but rather because they broke the law.
- All of those convicted of unlawful assembly received a pardon from His Majesty. In addition, some of the others were exonerated by the competent court. The case of the convicted person Talib bin Ahmed al Mamari is still being presented before the Supreme Court.

S. The recommendation to set up an advance notification system for all peaceful assemblies so that they may receive logistical support and protection.

- The Sultanate of Oman is currently drafting a revised law on peaceful assembly in line with relevant regulatory frameworks, and it must pass through certain official channels in accordance with the Basic Law of the State. Following the completion of the draft law it will be reviewed, before then being ratified and published.

T. The recommendation to legally recognise spontaneous peaceful assemblies and to provide them with logistical support, which will mean exempting them from the obligation to provide advance warning.

- The Sultanate of Oman is a country of organisations and all of them fall under the umbrella of the law, without exception.

U. The recommendation to guarantee the possibility of appealing against restrictions imposed on peaceful assemblies before an impartial and independent tribunal.

- The Sultanate of Oman will consider anything that might have a positive bearing on its developmental and legislative progress, in accordance with requirements at every stage and in keeping with the spirit of the times.

V. The recommendation to adopt a new law on associations without delay that complies with international human rights standards, including the right to freedom of association.

- The Sultanate of Oman guarantees the right to association in accordance with the law and whatever revisions may be made to it hereafter.

W. The recommendation to amend Sultani Decree No. 38/2014, in full consultation with civil society and other interested parties, to ensure that it complies with international human rights standards and so that it includes the right to association.

- The Sultanate of Oman guarantees the right to association in accordance with the law and whatever revisions may be made to it hereafter.

58. In conclusion, the Government of the Sultanate of Oman would like to reaffirm that it does everything that it can to respect the rights of a person and to help him to attain all of the rights enshrined in the tenets of the Basic Law of the State and all related national laws and international agreements that it has ratified. The policy of gradual progress adopted by the Government of the Sultanate has proved successful on the path to development and modernisation. Legislation is not set in stone, but can be updated as society and its needs change and evolve.

United Nations A/HRC/29/25/Add.5

General Assembly

Distr.: General
16 June 2015

English/Russian only

Human Rights Council
Twenty-ninth session
Agenda item 3
Promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development

Report of the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association, Maina Kiai

Addendum

Mission to Kazakhstan: comments by the State on the report of the Special Rapporteur*

* Reproduced as received.

GE.15-09794 (E)

1509794

Please recycle

The response of the Government of the Republic of Kazakhstan on the report by the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association

Введение

1. Правительство Республики Казахстан выражает свою благодарность Специальному Докладчику ООН по праву на свободу мирных собраний и праву на свободу объединений за возможность прокомментировать его Доклад о ситуации по праву на свободу мирных собраний и праву на свободу объединений в Республике Казахстан.

2. Мы приветствуем визит Специального докладчика ООН в Республику Казахстан и признательны за его высокую оценку следующих сфер:

- - экономического прогресса Казахстана;
- -приверженность Правительства работать совместно с механизмами Совета ООН по правам человека в продвижении защиты прав человека, и проводимой политики по обеспечению стабильности и единства народа;
- - нулевая терпимость к пыткам;
- - реализация Национального превентивного механизма.

3. В 2009 году Казахстан направил постоянное приглашение Специальному докладчику посетить страну для оценки, выражая последовательную поддержку мандату специальных процедур. Однако, отмечаем важность обеспечения держателями мандата объективного и прозрачного наблюдения, которыми они наделяются резолюциями Совета ООН по правам человека. Правительство Республики Казахстан относится очень серьезно к вопросам защиты прав и свобод человека и считает их основой для проводимой политики на национальном, региональном и глобальном уровнях. Мы поддерживаем международное право в области прав человека и сотрудничество с организациями по правам человека.

4. Мы хотим еще раз подчеркнуть, что казахстанское законодательство в полной мере соблюдает принятые международные стандарты и обязательства. Мы продолжаем применять необходимые шаги, чтобы обеспечить лучшее достижение мировых стандартов, принимая во внимание глобальные и внутренние задачи. Казахстан поставил перед собой цель – войти в группу 30-ти самых развитых стран мира. Дорожную карту достижения этой цели составляют Стратегия развития Республики Казахстан до 2050 года, новая экономическая программа «Нурлы жол – Путь в будущее» и программа 5 институциональных реформ, направленных на модернизацию казахстанского общества и государства, в том числе через укрепление верховенства права, включая усиление независимости и беспристрастности судебной системы, обеспечение транспарентности государственного аппарата и его подотчетности гражданскому обществу, упрощение доступа к правосудию.

5. Непосредственно по Докладу представляем следующие комментарии относительно нижеуказанных его глав, разделов и пунктов:

II. Свобода объединения

6. Указанный в пунктах 13-18, 85 инцидент не имеет отношение к визиту Специального докладчика, он касается уголовного преследования местной полицией дела о незаконном сбыте наркотических средств. Вместе с тем, отмечаем, что имело место ненадлежащее исполнение своих обязанностей местной полицией, что привело к недопониманию. Мы отмечаем беспочвенность обвинений относительно возможных репрессий в отношении лиц, с которыми встречался Специальный докладчик. Такие факты не зафиксированы. Данное замечание касается также пункта 42 Доклада.

A. Политические партии

7. Мы не согласны с мнением об ограниченности пространства для выражения политических взглядов, обременительности и высоких требованиях к регистрации. Существование многопартийной системы, на которую указывает сам Специальный докладчик, доказывает обратное. Считаем важным ответственность самих партий перед своими членами . Действующее законодательство соответствует положениям Международного пакта о гражданских и политических правах и Сиракузским принципам толкования ограничений и отступлений от положений Пакта.

8. Касательно пунктов 25 и 30 Доклада повторно отмечаем, что статья 174 Уголовного кодекса соответствует интересам Казахстана по сохранению межнационального согласия и стабильности, что не противоречит международным стандартам. Практика применения данной нормы не вызывает вопросов.Уголовное законодательство требует прямого исполнения, без применения судебного прецедента.

9. В отношении пунктов 26, 27, 29 Доклада отмечаем, что вина Ходжаева В. судом признана на основании конкретных доказательств о провоцировании митингующих к силовому противостоянию органам власти по указанию беглого казахстанского банкира Мухтара Аблязова, который, в свою очередь, преследуется судебными властями Латвии, Украины, России и Великобритании, Франции.

C. Общественные объединения

10. Информация, указанная в пункте 40 Доклада не соответствует действительности. Указанным организациям первоначально было отказано в регистрации в связи с несоответствием представленных документов требованиям Закона. Повторно на регистрацию упомянутыми организациями документы не представлялись. Вместе с тем, отмечаем, что оказание поддержки гражданам не является критерием для регистрации, предусматривающей единые формальные требования.

11. Относительно пункта 44 Доклада, в котором Специальный докладчик настаивает на принятии Правительством не только технических рекомендаций Консультативно-совещательного органа по человеческому измерению, отмечаем, что указанная структура имеет формат площадки для диалога, все рекомендации обсуждаются открыто и транспарентно с участием представителей НПО, госорганов и депутатов Парламента. В целях глубокого обсуждения и дальнейшего продвижения согласованных рекомендаций на площадке действуют четыре специализированные подгруппы: по правам человека, демократии, верховенства права и законодательной инициативе.

12. Принимаем к сведению рекомендацию пункта 44 Доклада относительно упомянутого проекта Закона, расширяющего формы государственной поддержки деятельности НПО. Отмечаем, что законопроект инициирован гражданским обществом и разработан при непосредственном их участии и привлечении международных экспертов.

D. Религиозные объединения

13. Относительно пунктов 46 – 51 Доклада считаем, что Закон о религиозной деятельности и религиозных объединениях отвечает международным стандартам в области прав человека, свободы вероисповедания и обеспечения межконфессионального мира. На стадии этого Закона разработки учитывались как внутренние, так глобальные задачи.

14. В настоящее время руководители религиозных объединений входят в составы Ассамблеи народа Казахстана, Комиссии по правам человека при Президенте Республики Казахстан, советы по связям с религиозными объединениями при Правительстве и местных исполнительных органах. Работает консультативная группа с привлечением представителей религиозных объединений и государственных органов с целью выработки предложений по дальнейшему совершенствованию законодательства.

III. Свобода мирных собраний

A. Осуществление права на свободу мирных собраний

2. Практика

15. Относительно пунктов 52-55 Доклада обращаем внимание на пункт 4 Резолюции 15/21 Совета по правам человека. 10-дневный срок установлен для местного исполнительного органа для уведомления о принятом решении в отношении поступившего заявления о проведении собрания. В случае отказа заявитель может обжаловать принятое решение в суде, что прямо указано в Законе.

16. Обращаем внимание на положение статьи 22 Международного пакта о гражданских и политических правах, заключение принятое Венецианской комиссией о том, что закон должен оставлять некоторые вопросы на усмотрение местных исполнительных властей, а также признание Европейского суда по правам человека о невозможности достижения абсолютной определенности в законе в части установления пределов такого усмотрения. Поддерживаем мнение о том, что такое усмотрение должно осуществляться разумно, осмотрительно и добросовестно, в связи с чем продолжим улучшение правоприменительной практики и разъяснительной работы на местном уровне.

17. Мы благодарим Специального докладчика за положительную оценку Правительству за принятие решения о разработке законопроекта, указанного в пункте 63 Доклада, а также практику неприменения силы в акциях протеста как проявление высокой степени ответственности всех сторон и готово продолжить применение указанной практики.

18. В связи с высказанным в пункте 65 опасением отмечаем, что концепция проекта упомянутого Закона не предполагает изменений, направленных на ужесточение регламентации мирного инакомыслия. В этой связи, а также относительно пункта 67 Доклада обращаем внимание на конституционный принцип

равенства всех перед законом как один из условий верховенства права и сохранения общественного порядка.

Кризис в Жанаозене

19. Относительно пунктов 72-89 Доклада хотим отметить, что была выполнена объективная оценка и расследование о ситуации в Жанаозене. Материалы по расследованию были представлены Специальному докладчику Генеральной прокуратурой в ходе визита. Обращаем внимание на то, что с целью улучшения благосостояния населения в рамках принятой комплексной программы на 2012-2020 годы Правительство сегодня продолжает принимать меры по улучшению социально-экономической инфраструктуры города и снижению долгов работодателей как основной причины трагического события 2011 года.

20. При проведении расследования Казахстан был полон решимости обеспечить его прозрачность и беспристрастность, поэтому были привлечены общественная наблюдательная комиссия, представители международного общественного объединения «Международная тюремная реформа» (Penal Reform International), СМИ, дипломатических представительств Великобритании, США, Европейского Союза, депутата Европарламента, представителей НПО.

IV. Выводы и рекомендации

95. Специальные рекомендации

21. Относительно рекомендаций, изложенных в пунктах 93, 95 (положения (a), (b), (c), (d), (e)), 96 (положения (a), (d), (e)), 97 (положения (b), (c)) и 98 (положение (a)), отмечаем, что в законодательстве Казахстана соответствующие принципы прямо закреплены. Дальнейшее совершенствование законодательства продолжится последовательно, с учетом внутренних и глобальных вызовов и правоприменительной практики.

22. Относительно положения (b) пункта 96 считаем нецелесообразным внесение изменений в указанный Закон.

23. Относительно положения (c) пункта 96 Доклада мы поддерживаем мнение Специального докладчика, изложенное в пункте 33 Доклада о том, что внесение изменений в Закон о профсоюзах, на данном этапе является преждевременным в связи с недавним его принятием.

24. Рекомендации, изложенные в положениях (d), (e), (f) пункта 97 не принимаются. Запрашиваемое международное расследование завершено. Практически все организаторы и участники массовых беспорядков в г. Жанаозень освобождены условно-досрочно или по амнистии, либо в связи с недоказанностью их вины. Бывшие полицейские, допустившие превышение полномочий и ненадлежащие выполнение своих функций, по сей день продолжают отбывать наказание в местах лишения свободы. Вопрос о досрочном освобождении Владимира Козлова будет рассматриваться в плоскости действующего законодательства.

25. Рекомендация, изложенная в положении (b) пункта 98 Доклада, будет рассматриваться с учетом финансовых возможностей.

26. В заключение, мы благодарим Специального докладчика за визит в Республику Казахстан, за подготовку содержательного Доклада и за данные рекомендации и

хотим еще раз заверить в постоянной поддержке держателей мандата Специальных процедур с целью обеспечения эффективного исполнения принятых международных обязательств.

I. Introduction

1. The Government of Kazakhstan would like to thank the UN Special Rapporteur on the right to freedom of peaceful assembly and freedom of association for the opportunity to respond to his report on the situation in Kazakhstan.

2. We welcome the visit of the UN Special Rapporteur and are grateful for his high ratings in the following areas:

- - the economic progress of Kazakhstan;
- -the Government's commitment to working with the Human Rights Council in promoting protection of human rights and pursuing a policy on providing stability and unity in the country;
- -zero tolerance for torture ;
- - the implementation of the National Preventive Mechanism.

3. In 2009 Kazakhstan issued standing invitation to Special Rapporteurs to visit the country for assessment, demonstrating our continuous support for the mandate of the Special Procedures. However we note that it is important for the mandate holders to provide an objective and transparent observation, as stated in the Human Rights Council resolution. The Government of Kazakhstan takes the issues of human rights and protection of freedoms very seriously, and considers them as the basis for policy at national, regional and global levels. We continue to support international law on human rights, as well as cooperation with international human rights organisations.

4. We would like to emphasize once again that Kazakhstan's legislation fully complies with international standards and commitments. We continue to implement the necessary steps, to ensure we reach international standards, taking into account global and internal challenges. Kazakhstan has set a goal to enter the group of the 30 most developed countries in the world. To achieve this goal, we have set out a development strategy until 2050, a new economic program "Nurly Zhol – a Path to the Future", and a program of 5 institutional reforms aimed at modernising Kazakhstan's society and state, including through strengthening the rule of law, public control and optimization of the judicial system and the apparatus of government.

5. Below we have set out our response to the report by sections:

II. Freedom of association

6. The incident referred to in paragraphs 13-18 and paragraph 85 is not related to the visit of the Special Rapporteur. It relates to a criminal case on the illegal sale of drugs by the local police. At the same time we note that the local police did not follow their duties correctly, leading to a misunderstanding. We note the groundlessness of the accusations regarding possible reprisals against the individuals with whom the Special Rapporteur met. There is lack of evidence to support such a conclusion. This also applies to paragraph 42 of the Report.

A. Political parties

7. We disagree with the view that there is limited space for expression of political views, as well as that there are burdensome requirements for registration of political parties. The existence of a multiparty system noted by the Special Rapporteur illustrates the

opposite. The current legislation complies with the provisions of the International Covenant on Civil and Political Rights and the Siracusa Principles on the Limitation and Derogation Provisions of the Covenant.

8. In regards to paragraphs 25 and 30 of the Report, we note that Article 174 of the Criminal Code corresponds to the interests of Kazakhstan on preservation of interethnic harmony and stability, which are in line with international standards. The practice of applying this provision should not raise questions. The criminal legislation requires direct execution, without the use of judicial precedent.

9. Regarding paragraphs 26, 27, 29 of the Report, we note that the courts have recognized the guilt of Mr. V. Kozlov's on the grounds of concrete evidence of inciting violent protests through the orders of runaway former Kazakhstan banker Mukhtar Ablyazov, who is being prosecuted by judicial authorities in Latvia, Ukraine, Russia, the United Kingdom and France.

C. Public associations

10. Information provided in paragraph 40 of the Report is incorrect. The mentioned organizations' request for registration was initially denied as the submitted documents did not comply with the Law. The documents have not been resubmitted.

11. Regarding paragraph 44 of the Report where the Special Rapporteur insists on the Government's acceptance of technical, as well as other recommendations of the consultative and advisory body on human rights, we note that the current structure provides a platform for dialogue, where all recommendations are discussed openly and transparently with NGOs, government agencies and members of Parliament. To ensure constructive discussion and implementation of the recommendations, there are four specialized subgroups: human rights, democracy, the rule of law, and legislative initiative.

12. We take into consideration paragraph 44 of the Report regarding the mentioned draft Law that expands forms of state support for NGOs activities. We note that the bill is initiated by the civil society and developed with their direct participation and the involvement of international experts.

D. Religious associations

13. Regarding paragraphs 46 – 51 of the Report, we consider that the Law on religious activity and religious associations meets international standards and ensures religious freedom and diversity of religion. Global and domestic challenges were taken into account when developing this law.

14. Currently, the heads of religious associations, the Commission on human rights under the President of the Republic of Kazakhstan, councils for relations with religious associations under the Government and local executive bodies are members of the Assembly of people of Kazakhstan. There is an advisory group involving representatives of religious associations and government bodies that works to develop proposals to further improve the legislation.

III. Freedom of peaceful assembly

A. Exercising the right of freedom of peaceful assembly.

2. Practice

15. Concerning paragraphs 52-55 of the Report, we draw your attention to paragraph 4 of Resolution 15/21 of the Human Rights Council. A 10-day deadline is set for the local executive bodies to notify of a made decision with respect to received statement about holding an assembly. In case of refusal the applicant may appeal the made decision in court, which is clearly stated in the Law.

16. We draw attention to the provision of Article 22 of the International Covenant on Civil and Political Rights and the conclusions adopted by the Venice Commission, which state that the decision on some issues must be left at the discretion of local executive authorities. We also note that the European Court on Human Rights has stated that it is impossible to achieve absolute clarity in law regarding the establishment of the limits of such discretion. We support the view that such discretion must be conducted reasonably, prudently and in good faith, and therefore we will continue to improve the enforcement practice and outreach at the local level.

17. We thank the Special Rapporteur for positive ratings in regards to the Government's decision to develop a draft law mentioned in paragraph 63 of the Report, as well as for the non-use of force during protests, which demonstrates a high degree of responsibility by all parties.

18. In relation to the concerns expressed in paragraph 65, we note that the mentioned draft Law does not intend to tighten the regulations regarding peaceful demonstrations. In this regard, and in response to paragraph 67 of the Report, we draw attention to the constitutional principle of equality of all before the law, which serves as one of the conditions of the rule of law and preservation of public order.

The Zhanaozen crisis

19. In regards to paragraphs 72-89 of the Report, we would like to note that an objective assessment and investigation of the situation in Zhanaozen, was carried out. Documents on investigation were presented to the Special Rapporteur by the General Prosecutor's Office due his visit. Please note that in order to improve the well-being of the region's people, the Government today continue to take measures to improve the socio-economic status of the city and reduce the high debt of the employers, which was the main reason for the tragic events that took place in 2011.

20. During investigation Kazakhstan was determined to ensure transparence and impartiality of the investigation, consequently the Public observation commission, representatives of the international public Association "Penal Reform International", the media, diplomatic missions of the United Kingdom, the US, the European Union, -EU members of parliament and representatives of NGOs were all involved in ensuring the openness and fairness of the investigation.

IV. Conclusions and recommendations

95. Specific recommendations

21. Regarding the recommendations set out in paragraphs 93, 95 (provision (a), (b), (c), (d), (e)) 96 (provision (a), (d), (e)), 97 (provision (b), (c)) and 98 (provision (a)), we note that the principles of Kazakhstan's legislation meet international standards. We will continue to further improve the legislation where required, taking into account internal and global challenges and law-enforcement practice.

22. We consider the proposed amendment to the specified law in paragraph 96 provision (b) as not appropriate.

23. Regarding the provision (c) of paragraph 96 of the Report, we support the Special Rapporteur's opinion stated in paragraph 33 of the Report on amendment of the Law on labour unions that it is too early to implement the amendments, given that the Law.

24. The recommendations stated in provisions (d), (e), (f) of paragraph 97 are not accepted. The proposed international investigation has already been carried out. Practically all organizers and participants of mass riots in Zhanaozen were released on conditional basis ahead of schedule either through amnesty, or in relation to absence of proof. Former police officers, who were found guilty of improper conduct, continue to serve their sentence in prison.

25. The recommendation stated in provision (b) of paragraph 98 of the Report will be considered, taking into account financial means.

26. In conclusion, we thank the Special Rapporteur for his mission to Kazakhstan, a enlightened Report and given recommendations. We would once again like to stress our support to the mandate holders of Special procedures.